الى جهالة الربح لان راس المال عند القسمة ليستوفي بالقيمة وهي مجهولة فلا تصح الشركة والعروض
قلنا لا نسلم الجهالة لان كل واحد منهما يمكنه ان يبيع من راس مال صاحبه من غير قيمة فلا
العروض فظهر الفرق قوله ولا يتحقق ذلك اي الخلط قوله وسنبينه اي سنبين اشتراط الخلط
في جواز الشركة عند زفر والشافعي وعدم اشتراطه عندنا عند قوله ويجوز الشركة وان
لم يخلط المال وقال رحمه الله اشتراط كل واحد منهما للشركة طلب بثمنه دون الاخر اي قال
القدوري في مختصره وهذا لان شركة العنان تنعقد على الوكالة دون الكفالة فلا يكون
كل واحد منهما كفيلا عن الاخر فلما كان العقد هذا على الوكالة كان المشتري واقعا للنفس في
البعض بطريق الاصالة وللشريك في البعض الاخر بطريق الوكالة والعاقد في الشراء
هو المطالب بالحقوق فلهذا الوجد المطالبة اليه دون شريكه قوله ثم يرجع الذي اشتراه على شريكه
بحصته منه اي قال القدوري ثم يرجع الذي اشتراه على شريكه بحصة شريكه من الثمن
يعني اذا قبض المشتري الثمن من مال نفسه لان مال الشركة لا ان وكيل في نصيب صاحبه والوكيل
اذا ادى الثمن من مال نفسه يرجع على الموكل فكذا هذا ثم اذا كان لا بينة فاذا ادى الثمن من مال
نفسه لان من مال الشركة الا يقوم فعليه اقامة البينة على ذلك وان برهن على ذلك فالقول قوله
مع يمينه قوله وان هلك مال الشركة اي احد المالين قبل ان يشتريا شيئا بطلت الشركة
اي قال القدوري في مختصره وهذا لان هلاك المال يفوت المعقود عليه فاذا فات المعقود عليه
لا يبقى العقد كما في البيع واما يفوت المعقود عليه بفوات المال لان المال وهو النقود في الشركة
يتعين وان كانت لا تتعين في سائر المعاوضات عندنا خلافا لزفر وهو الشافع في ره
ثم ببطلان الشركة عند هلاك المالين ظاهر وكذا اذا هلك احد المالين قبل وجود التصرف
لان الشركة لما بطلت في الهلاك بطلت فيما يقابله لان صاحبه لم يرض بمشاركته في
ماله الا ان تشركه هو في ماله ايضا ولم يوجد هذا الشرط بهلاك احد المالين فبطلت الشركة
في المالين جميعا ثم الهلاك يعتبرها لكل من مال صاحبه حتى لا يرجع بنصف الهلاك على
الشريك الا ان لا يتم الهلاك على الشركة حيث بطلت الشركة بهلاك المال وهذا ظاهر اذا هلك
في يد صاحبه وكذا اذا هلك في يد الاخر لان المال في يده امانة وكذا على الامين اذا
ما اذا هلك بعد الخلط لانه يهلك على الشركة لعدم التمييز ثم قول صاحب الهداية بخلاف
المضاربة والوكالة المفردة لانه لا يتعين الثمنان فيهما بالتعيين وانما يتعينان بالـ

فيه

قيد بقوله ان النقود يتعين في المضاربة والشركة بيعا قبل القبض والتسليم حتى اذا هلكت
قبل التسليم بطلتا فيض عليه في الزيادات في باب من الوكالة بالشيء يكون على خلوها امره
بخلاف الوكالة فان النقود فيها لا تتعين قبل التسليم اما بعد التسليم ففي تعينها اختلاف
المشايخ قال في الاسلام في شرح الزيادات في رجل وكل رجلا ان يشتري له جارية بما
في هذا الكيس وهو الف درهم او بالف درهم الذي في هذا الكيس فاشتراها لذلك الامر
ثم نظروا في الكيس فاذا فيه فلوس او اقل من الف او اكثر حتى نبه فاشتراها جاز على الموكل
لان الوكالة لا تراد بها الا الامتثال فاعتبرت الوكالة بالشراء يعني الشراء لما كان وسيلة
لا يثبت الملك للمتعين في الشراء لم يتعين في الوكالة بخلاف المضاربة والشركة فانها
تتعين حتى اذا هلكت قبل بطلت المضاربة والشركة بخلاف الوكالة لان المقصود من
الشركة الاشتراك والربح والتصرفات من تمامه فلم تتعين بالشراء والبيع بل المتعين
وهو بنفسه ليس بمقبوضة لكنه بمعنى الهبة فتتعين النقود فيها فاما اذا التصل التسليم
في الوكالة فقد قال بعض مشايخنا يتعين فيها النقود وقال بعضهم لا يتعين الى
هنا لفظ في الاسلام قوله والوكالة المفردة احترز عن الوكالة الغابة في ضمن عقد
الشركة وفي ضمن عقد الرهن فان النقود يتعين فيها قوله كالمثليات اراد بهما الدراهم والدنانير
قوله يجعل الهلاك بين المالين اي يجعل الهلاك هلاكا من المالين قوله وان اشترى احدهما
بالف وهلك مال الاخر قبل الشراء فالمشترى بينهما على ما شرطا هذا لفظ القدوري في
مختصره وذلك لانه اشترى حين كان سبب الشركة قائما بينهما فوقع الملك بينهما ثم هلاك
مال الاخر بعد لا يغير الحكم ثم اختلف ثمن حسن ابن زياد فقال هي شركة بحكم
حتى ان ايهما باعه جاز وقال الحسن شركة ملك حتى لا يجوز لاحدهما ان يتصرف في
نصيب الاخر وجه قول الحسن ان الشركة التي عقداها ارتفعت بهلاك مال الاخر وانما
بقي ما هو حكم الشركة وهو الملك فلم يجز لاحدهما ان يتصرف في نصيب الاخر ووجه قول
ثمن ان هلاك احد المالين وقع بعد ما حصل المقصود من الشركة بالمال الاخر وهو الشراء
ثم الشركة في المشتري وان كانت مرتفعة في الهلاك ثم هلاك مال الاخر بعد تمام
الشركة لا يغير حكمها فجاز تصرف كل في نصيب الاخر ثم كان المشتري بينهما قال
القدوري يرجع على شريكه بحصته من الثمن اي بحصة الشريك من ثمن المشتري وذلك

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)